

## نقد مفهوم الديمقراطية في فكر السيد محمد باقر الصدر

Criticism of the concept of democracy in the thought of Sayyed Muhammad  
Baqir al-Sadr

أ.م.د. ثائر عباس النصراوي

الباحث Miqdad Sami Abdul Sahib

كلية الآداب / جامعة الكوفة

Assoc. Prof. Dr. Thaer Abbas Al-Nasrawi

Researcher Miqdad Sami Abdul Sahib

Faculty of Arts / University of Kufa

DOI: [https://doi.org/10.36322/jksc.177\(B\).20398](https://doi.org/10.36322/jksc.177(B).20398)

الملخص:

عرفت الديمقراطية بانها حكم الشعب , وهي نظام سياسي تكون فيه السيادة لجميع المواطنين , لا لفرد ولا لطبقة . ويقوم على ثلاثة أسس : الحرية والمساواة والعدل , وهي وتتصف بانها متكاملة ومتضامنة. فالديمقراطية , وهي مصطلح غربي اقترن بالتطور التاريخي للمجتمع الأوروبي , فكاد لا ينفصل عن الفلسفة الخاصة بالفكر الأوروبي

وقد اثبت السيد الصدر من خلال نظريته السياسية مناهضته للرأسمالية و الاشتراكية الماركسية لانهما لا يمثلان السياسة الحققة في النظام الديمقراطي , فالنظام الرأسمالي اتصف بانه حافلاً بالمشاكل والفساد , والنظام الاشتراكي الماركسي الذي تنبأه ماركس والشيوعيون هو نظام عمل على مصادر الثروات لصالح الدولة باعتبارها الوكيل الشرعي عن الشعب, وهذه السياسات في نظر السيد الصدر هي سياسات فاشلة , فكان لابد من وضع بديل اسلامي , ورفض الاتجاهات الغربية مجملة , وان الممثل الحالي للديمقراطية في اغلب البلدان هو الحكومات الدكتاتورية و المتعسفة وهي لا تتلاءم مع متطلبات الاسلام. الكلمات المفتاحية : النقد ، مفهوم الديمقراطية ، الفكر ، السيد محمد باقر الصدر



Abstract:

Democracy is known as the rule of the people, and it is a political system in which sovereignty is for all citizens, not an individual or a class. It is based on three foundations: freedom, equality, and justice, which are characterized as complementary and solidary. Democracy, which is a Western term associated with the historical development of European society, is almost inseparable from the philosophy of European thought.

Mr. Al-Sadr has proven, through his political theory, his opposition to capitalism and Marxist socialism because they do not represent true politics in the democratic system. The capitalist system has been characterized as full of problems and corruptions, and the Marxist socialist system adopted by Marx and the communists is a system that works to confiscate wealth for the benefit of the state as the legitimate agent of the people. In the view of Mr. Al-Sadr, these policies are failed policies. It was necessary to develop an Islamic alternative, and to reject Western trends as a whole. The current representative of democracy in most countries is dictatorial and arbitrary governments, and they are not compatible with the requirements of Islam.

Keywords: criticism, concept of democracy, thought, Sayyid Muhammad Baqir al-Sadr

المقدمة:

من المفاهيم المهمة التي حضرت في الساحة السياسية والفكرية والعلمية , سواء العالمية او الاسلامية هو مفهوم الديمقراطية , الذي رافق ظهور الليبرالية الغربية والتي كان لها جذور تاريخية عميقة , والتي حاولت القوى الكبرى الكولونيالية ( الاستعمارية ) تطبيقه على البلدان ذات الاغلبية الاسلامية , ولكن هذا المفهوم لاقى اصداء مختلفة تنوعت بين الرفض والقبول والنقد والتوظيف , واهم من كان له رأي



في هذا المفهوم علماء الشيعة الامامية وخصوصا ما ابتدأت بهم الحركة المشروطة والمستتبدة والتي استمرت الى يومنا هذا .

فبرزت في الفكر الامامي المعاصر اهتمامات واسعة للديمقراطية الاسلامية دون الاخذ بديمقراطية الغرب باعتبارها لا تلبي تطلعات الفكر الاسلامي والقرآني فكان لابد من الرجوع الى نموذج اسلامي امامي معاصر نقد الديمقراطية بالمفهوم الغربي وحذر من الخلط الذي ممكن ان يحصل بين المفهومين الغربي والاسلامي .

وهنا تم اختيار شخصية السيد محمد باقر الصدر كنموذج للدراسة حتى لا تتسع هذه الدراسة وتكون ذات حدود وابعاد غير منضبطة وغير محددة لان هناك العديد من المفكرين الشيعة المعاصرين قد درسوا السياسة , ومنهم سروش , ومحمد مهدي شمس الدين , ومحمد حسين النائيني ومحمد حسين فضل الله وغيرهم .

ومن هنا كان الهدف هذه الدراسة هو نقد الديمقراطية بالمفهوم الغربي في فكر السيد محمد باقر الصدر, ومن ثم افتراض لبدائل اسلامية لنظام الحكم وبأسلوب اسلامي بحث من اجل وضع الحلول المناسبة من اجل الاستفادة وبناء دولة ومجتمع ديمقراطي اسلامي يراعي الحريات .

وان النقد الذي ورد في عنوان هذه الدراسة يمثل هدف غايته نقد الديمقراطية الغربية من خلال الوقوف على سلبيات هذا المفهوم , وكان المنهج المتبع هو منهجا نقديا بحثا لنقد وتقييم الآراء الغربية التي تبنت الديمقراطية بمفهومها الغربي , ومنهجا تاريخيا في التوثيق ونقل النصوص , ومنهجا مقارنا بين فلاسفة الغرب , والشخصيات الامامية المعاصرة.

## الفصل الاول

### نقد السيد محمد باقر الصدر للديمقراطية الغربية

#### المبحث الاول

#### ١\_ النظام الرأسمالي

" تمثل الديمقراطية في المجتمع الرأسمالي شكلا للسيطرة الطبقة البرجوازية , حيث تعلن فيه مساواة المواطنين امام القانون , وضمان حقوق الفرد والحريات "١



حيث ان الحرية في النظام الرأسمالي هي لك بان تفعل لما تشاء , وتأخذ لما تريد , وتمتلك أي شئ , فقط ادفع الضريبة وخذ الثمن , وامتلك صحيفة او دارا او مجمعا للحديد , او منجما للنحاس , او آبارا من البترول , الخ .. , ولكن هذه الحرية تتفاقم وتصبح احتكارا بمرور الزمن , لاناس يتحكمون بالسلعة والاسعار والبورصة , ومن ثم تكون عملية سلب لحریات الاخرين , وسوف يتضاعف راس المال , ويصبح بالإمكان شراء لا صوات الناخبين لدخول البرلمان , وتكوين احزاب تدير الحكم لصالحها , وتتضاعف هنا القدرة على سلب الحریات , ويحصل الدمار والقتل والتخريب , والحرية بهذا المعنى تمثل العبودية لراس المال الذي وظف لإخضاع الناس , وهذه الحرية تناقض نفسها وتقضي على الحریات الاخرى , فكان الرفض لهذا النوع من الحرية والديمقراطية الرأسمالية<sup>٢</sup>

اما السيد الصدر فيرى ان النظام الديمقراطي الرأسمالي يمثل صورة من صور الظلم والاستبداد في السياسات الغربية , على اعتبار ان هنالك فئات يهيئ لها ان تأخذ مقاليد الحكم تحت لواء الحریات. فكان قدس سره رافضا للنظريات القائلة بنشأة الدولة التي طرحت من قبل الفكر الغربي , ومن خلال نظرية عرفت بنظرية ( خلافة الانسان وشهادة الانبياء )

فيقول السيد الصدر في وصفه للديمقراطية الرأسمالية الغربية " لقد قامت الديمقراطية الرأسمالية على الايمان بالفرد ايمانا لاحد له , وبأن مصالحه الخاصة بنفسها تكفل بصورة طبيعية مصلحة المجتمع في مختلف الميادين , وان فكرة الدولة انما تستهدف حماية الافراد ومصالحهم الخاصة فلا يجوز لها ان تتعدى حدود هذا الهدف في نشاطها ومجالات عملها " <sup>٣</sup>

ووضح السيد الصدر بوجود حريات مثلت هذا النظام الديمقراطي الرأسمالي , سياسية, واقتصادية , وفكرية, وشخصية , حرية سياسية جعلت من الفرد له رأيا وكلاما محترما في الحياة العامة , وتعطي تصريحا للفرد بان يشارك في النظام والحكم , وحرية اجتماعية تتمثل بحق الفرد في حقوقه السياسية من خلال عملية التصويت والانتخابات في صورة لاعلان المساواة في الحقوق السياسية للمواطنين كافة , وحرية اقتصادية يكون ارتكازها على الايمان بالاقتصاد الحر , واطاحة الفرصة للفرد الحرية المطلقة في طريقة كسب الثروة , وحرية فكرية تتمثل في ان يعيش الناس احرا في العقيدة والفكر , وحرية شخصية تمثل تحرر الانسان في سلوكه الخاص به , فهو صاحب الارادة وله ان يطورها بما تملي عليه



رغباته الخاصة به , وفي ذلك تعبير عن تحرر الانسان , وتعد الحرية الدينية في الجانب العقائدي هي الحرية الفكرية من خلال الشعائر والسلوك<sup>٤</sup>

وفي مقارنة قدمها السيد الصدر بين الحرية والديمقراطية في الاسلام ومن خلال نقده للديمقراطية الغربية يقول ( تبدو لدينا بوضوح الفروق الجوهرية بين الحرية التي عاشها المجتمع الرأسمالي , ونادت بها الرأسمالية , وبين الحرية التي حمل لواءها الاسلام وكفلها للمجتمع الذي صنعه وقدم فيه تجربته على مسرح التاريخ , فكل من الحريتين تحمل طابع الحضارة التي تنتمي اليها , وتلتقي مع مفاهيمها عن الكون والحياة , فالحرية في الحضارة الرأسمالية بدأت شكاً مريراً طاغياً واستحال هذا الشك في امتداده الثوري الى ايمان مذهبي بالحرية , وعلى العكس من ذلك الحرية في الحضارة الاسلامية , فاتها تعبير عن يقين مركزي ثابت ( الايمان بالله ) , تستمد منه الحرية ثورتها )<sup>٥</sup>

فيقول السيد الصدر " يردد المثقفون الغربيون ان الاسلام دين وعقيدة وليس ثورة ومنهجاً للحياة , وانه عبارة عن علاقة بين الانسان وربه , ولا يصلح لان يكون اساساً لثورة اجتماعية كالتي حصلت في العصر الحديث في ايران بقيادة الامام الخميني قدس سره , وقد فات هؤلاء ان الاسلام ثورة لا تنفصل فيها الحياة عن العقيدة , ولا ينفصل فيها الوجه الاجتماعي عن المحتوى الروحي ومن هنا كانت الثورة الاسلامية تحت مظلة الولي الفقيه فريدة من نوعها على مر التاريخ"<sup>٦</sup>

ولقد ذكر بعض الباحثين نقداً للشهيد محمد باقر الصدر بخصوص النظام الرأسمالي , عندما حكم عليه بالفشل والانهيـار , وسجل في نقده العديد من المآخذ على هذا النظام يمكن تلخيصها بالاتي :<sup>٧</sup>

١\_ نظام مادي بحت , يأخذ جانباً نفعياً من حياة الانسان المادية , ولم يأسس لفلسفة مادية في الحياة , ولا يحتوي على فهم فلسفي في الحياة فيتصف بالتناقض والعجز . وان فقدان النظام الرأسمالي بفقدانه للمسالة الاجتماعية للحياة سوف ينطلي على الخداع والتضليل , وعجلة وقلة اناة.

٢\_ اقصاء وعدم وجود لمسالة الاخلاق من الرأسمالية الديمقراطية , وعلان المصلحة الشخصية هدف اسـمى واولى , والدعوة لان تكون الحريات وسيلة لتحقيق هذه المصلحة , فنتج عن ذلك المحن والكوارث والمآسي في العالم الحديث .

٣\_ حكم الاكثريـة للأقلية في المصالح والمسائل الحيوية , وهذه الاكثريـة بعقليتها الديمقراطية الرأسمالية , تتصف بالمادية الخالصة في الاتجاه والنزعات والاهداف في ضل هذه القوانين التي تمثل مصالح



الاكثرية هنا سوف تهمل مصالح الاقلية , حيث ان الاكثرية لا تعتبر للقيم الروحية في عقليتها الاجتماعية. (تحكم الاكثرية في الاقلية ومصالحها ومسائلها الحيوية) <sup>٨</sup>

اضافة الى ذلك وبالنظر الى الجانب الاقتصادي للديمقراطية الرأسمالية هي المهيمنة على مقاليد الحكم في الامة , ومن خلال استعمالها لجميع وسائل الاعلام , فتمكن من شراء الانصار والاعوان , وهنا يصبح النظام الاجتماعي خاضعا لسيطرة راس المال بعد ان كان من المفروض ان يكون من حق الامة بأجمعها بحسب المفاهيم الديمقراطية <sup>٩</sup>

فيقول السيد الصدر " النظام الرأسمالي مادي بكل ما للفظ من معنى , فهو اما ان يكون قد استتبطن المادية , ولم يجرؤ على الاعلان عن ربطه بها وارتكازه عليها , واما ان يكون جاهلا بمدى الربط الطبيعي بين المسألة الطبيعية للحياة ومسائلها الاجتماعية , وعلى هذا فهو يفقد الفلسفة التي لا بد لكل نظام اجتماعي ان يركز عليها . وهو \_ بكلمة \_ نظام مادي, وان لم يكن مقاما على فلسفة مادية واضحة الخطوط " <sup>١٠</sup>

واستطرد السيد الصدر نقده لهذا النظام لما يحمله من المآسي الاجتماعية والتي لم تتبني على اساسات فلسفية , كتحكم الاكثرية في الاقلية , على اعتبار ان الحرية السياسية تسير قي وضع النظام والقوانين يكون من حق الاكثرية , وان هذه الفئة التي هي فئة الاكثرية هي من تمثل العقلية الديمقراطية الرأسمالية, وتكون اتجاهاتها واهدافها بعقلية مادية خالصة على حساب الفئات الاخرى من الاقلية الذين سوف تهمل مصالحهم الاجتماعية وتضيع حقوقهم , اضافة الى ما اقترته الحرية الاقتصادية في جوازها في الفحش في استخدام اساليب الثراء فتمخض عن ذلك بثراء في جانب الاقلية في افراد الامة من خلال ما زودتهم به الحريات الراسمالية بضمانات واسعة في الاستثمار , فتضاءلت الفئات الاخرى وانخفضت , وصارت هذه الاكثرية محطمة ووضعت تحت رحمة الفئة التي لا تفكر الا بمنهج وطريقة ديمقراطية رأسمالية <sup>١١</sup>.

اضافة الى ان الاشخاص من الذين وضع هذا النظام الديمقراطي الراسمالي تحت ايديهم ولأجل تحقيق مصالحهم واغراضهم , كان لا بد من فتح لمناطق نفوذ جديدة بسبب وفرة الانتاج نتوقف على مدى توفر المواد الاولية وكثرتها في بعض من البلاد التي لا بد من السيطرة عليها واستغلالها , اضافة الى شدة حركة الانتاج وقوتها بدافع الحرص على كثرة الربح , وانخفاض المستوى المعيشي للكثير من



المواطنين لاجل الشرح المادي للفئة الرأسمالية , من خلال اساليب نفعية تجعل من عدم قدرة المواطنين على شراء المنتجات , مما يجعل المنتجين في حاجة الى اسواق في بلاد جديدة <sup>١٢</sup> وهذا مصداق لما قاله عالم الاقتصاد الامريكي ميلتون فيردمان في خاتمة كتابه الشهير الرأسمالية والحرية <sup>١٣</sup> " في العشرينات والثلاثينات , سادت قناعة قوية بين اوساط المثقفين في الولايات المتحدة بأن الرأسمالية نظام معيب يحول دون الرفاهية الاقتصادية وبالتالي الحرية , وان الامل في مستقبل افضل يكمن في منح الجهات السياسية قدرا اكبر من السيطرة المدروسة على الشؤون الاقتصادية " وحيث انه اعطى للمذهب التجريبي مساحة كبيرة بادعائهم ان التجربة هي المصدر الوحيد للمعرفة البشرية بغض النظر عن المعارف العقلية الضرورية , وهذا يعد من المغالطات الفكرية , حيث كشف الصدر عن التهاافت الواضح لهذا المنهج التجريبي , ودحض حجج كل من جورج باركلي , وميل , وهيوم , واخرين غيرهم , وختم الحديث بالتفسير الماركسي للمذهب التجريبي من خلال ما يحتوي عليه من تناقضات وملايسات <sup>١٤</sup>

واما ما يخص المذهب الاشتراكي الماركسي فيتعين علينا ان نخوض في غمار الاشتراكية الماركسية والافكار اليسارية التي تمثلت بفلسفة ذات افكار حديثة خصوصا في نهاية القرن التاسع عشر, ثم نرى الاراء الخاصة بها من قبل السيد محمد باقر الصدر للوقوف على النقد بالإيجاب والسلب والمقارنة مع الديمقراطية الرأسمالية

## المبحث الثاني

### ٢ \_ الاشتراكية الماركسية : <sup>١٥</sup>

ادخل ماركس <sup>١٦</sup> افكاره في الضرورة الى مبدأ الحرية في المجتمعات , ولا بد للتطور ان يكون بقوانين موضوعية يسيّر بموجبها البشر , فعرف الماركسيون الحرية في انها معرفة الضرورة الموضوعية في صالح الانسان <sup>١٧</sup>.

وان قيام حكومة ديمقراطية في المجتمع الراسمالي يعد مستحيلا عند ماركس , حيث ان الديمقراطية تكون مشروطة من خلال اسس المجتمع , وهذا يعد من مفاهيم الدولة في الليبرالية , وبمفهوم المساواة السياسية , كان لابد من مبدأ التصويت , وهو خطوة مهمة تمثل اتجاها صحيا , ولكن اعتبرها ماركس محدودة وذلك لوجود تفاوتات طبقية تلقي بظلالها على السياسة والاقتصاد والاجتماع , وهنا اشار



ماركس الى ان الاقتراع هو اداة عاجزة تقف في مسيرة الدولة , واطلق الشعار المشهور بذلك حينها ( لو ان الاقتراع ينفع فعلا لمنعوه )<sup>١٨</sup>

ويوضح ماركس " ان الديمقراطية ليست الا في الظاهر , شكلا مؤسساتيا , او شكلا معيننا للدولة من بين الاشكال الاخرى , وفي الواقع , انها حقيقة جميع اشكال الدولة , التي هي ديمقراطية بذاتها , والتي يمكن لشكلها الخارجي ان يعرض جوهرها : ( ان الديمقراطية هي السر القاطع لجميع الدساتير ) والامر على هذه الشاكلة لان الديمقراطية تنطلق من الانسان , وتجعل من الدولة الانسان الموضوعي , ولان الديمقراطية هي تقييم الاقتراع العام غير المحدود , التي تجعل ( من كل انسان ممثلا للاخر ) , وبشكل اكثر دقة الديمقراطية الحقيقية توحد الدائرة السياسية المجردة مع الحياة الملموسة للشعب بكامله , وتجعل هذه الحياة الملموسة راحة بوضعها نهاية للتناقضات في المصالح التي تقسم المجتمع المدني ضد نفسه والافراد فيما بينهم " <sup>١٩</sup>

فكانت الفلسفة الماركسية بطرحها للديمقراطية في منظومة فكرية روجت من قبل ماركس كشف من خلالها الديمقراطية البرجوازية , أي النظام السياسي الديمقراطي الرأسمالي , وقد اوضح بذلك الطبقة الخاصة بالديمقراطية البرجوازية <sup>٢٠</sup>

وفي مجال العدالة والمساواة ان الولادة التاريخية للنظام السياسي والاجتماعي كانت في الجماعات الطبيعية محدودة جدا , وتتصف بالعبودية , فوصف ماركس الديمقراطية القديمة بقوله ( ان المساواة بين جميع البشر , اليونان , الرومان و البرابرة , الاحرار والارقاء , الوطنيين والاجانب , المواطنين الخ... , لم تكن حماقة فحسب بالنسبة لدماغ تلك الازمنة , بل كانت جريمة , وبدايتها الاولى اضطهدت عمليا في المسيحية , في الكاثوليكية , بادئ بدء تجد المساواة السلبية لجميع البشر امام الله بصفتهم خطاة , وفي مفهوم اضيق المساواة بيت ابناء الله المغفورة خطاياهم , على اختلاف اوضاعهم , وبالنعمة الالهية وبدم المسيح , وقد اندمج المفهوم في دور المسيحية , بصفتها دين العبيد والمغضوب عليهم , المنبوذين والمضطهدين , بانتصار المسيحية انتقل هذا الدافع الى المرتبة الثانية والتعارض بين المؤمنين والوثنيين , بين الاورثوذكس والهراطقة , اصبح اساسيا مع ظهور المدن , ومن ثم ظهور عناصر متطورة الى هذا الحد او ذاك من البورجوازية والبروليتاريا , كان لابد لمطلب الحرية من ان يظهر شيئا فشيئا كشرط لوجود البورجوازية , والربط المنطقي بين المساواة السياسية والمساواة الاجتماعية )<sup>٢١</sup>



وحيث ان " السمة الاصلية للديمقراطية الاشتراكية هي الحكومة غير الطبقية , ضمان الحرية لجميع الافراد , ايجاد المساواة الاجتماعية والاقتصادية , مضافا الى وجود حق الرأي العام , حيث يكون هو الضامن الاصيلي لحقوق الافراد , ومنهم العمال , وان انصار الديمقراطية الاشتراكية اعلنوا عن اهدافهم في عام ١٩٥١ في ان الاشتراكية تهدف الى احلال نظام بدل النظام الرأسمالي , يكون فيه النفع العام مقدما على النفع الخاص " ٢٢

" وقد ضلت الماركسية بعد عام ١٨٧٠ التيار الأيديولوجي الوحيد المتماسك , ونازعتها الفوضوية وحدها في بعض المناطق المحدودة جدا مثل الجوار السويسرية واسبانيا وروسيا بقدر اقل , ولبثت بريطانيا العظمى على انفراد , وبقيت الماركسية حتى ١٩١٧ الأيديولوجيا الرسمية للحزب الاشتراكية في القارة الاوربية كافة , بيد ان الايديولوجيا الماركسية اضحت موضوع مناقشات لا تنقطع , وجرى اكمالها ومراجعتها وهجرها " ٢٣

ويعتبر المذهب الاشتراكي القائم على النظرية الماركسية من المذاهب التي تعرض لها السيد الصدر لانها تمثل فلسفة خاصة , وذلك من خلال الطريقة الديالكتيكية التي القت بضلالها على التاريخ والاقتصاد والاجتماع , واصبحت مذهبا اقتصاديا وخطة في السياسة استكمل خطوطها فيلسوف السياسة هيجل , وتبناها ماركس وطبقها على كل ميادين الحياة ٢٤ .

خصوصا وان وجهة النظر الماركسية بمفهومها الديمقراطي كانت ناقدة للديمقراطية الرأسمالية باعتبارها نظرية هشّة ومبنية على الاستقلال الاقتصادي للطبقات الاجتماعية فعمل ماركس وانجلز ولينين على اقامة وعمل فهم ذو طابع خاص للديمقراطية يقوم على انقراض الدكتاتوريات الرأسمالية ٢٥ .

كما واعتبر السيد الصدر ان هذا المذهب الاشتراكي الماركسي امتاز على النظام الديمقراطي الرأسمالي لان ارتكازه كان قائما على الفلسفة المادية ليعطي منهجا وفهما للحياة , على عكس ما تبنته الديمقراطية الرأسمالية , التي لم تتبنى اساسا فلسفيا محددًا , ولم تؤمن بالمسالة الاجتماعية كما امنت به الماركسية والشيوعية , وحتى انها لم تحاول بايضاحه ٢٦ .

وهنا يقدم السيد الصدر نقدا اخر للمذهب الرأسمالي , ومن خلال جانب اجتماعي واقتصادي وبمعالم رئيسة لخصها بحريات ثلاث , اولها الاخذ بحرية التملك والاخذ بمبدأ الملكية الخاصة , والاخرى بالاستغلال أي فسح المجال لكل فرد باستغلال ملكيته على الوجه الذي يشاء , والاخر هو الاستهلاك ,





فلكل شخص له الحرية في انفاق امواله بما يشاء ولا تمنعه الدولة في استهلاكه لبعض السلع المحرمة كالمخدرات , وهنا يصرح السيد الصدر بوجود تناقض صارخ بين كل من المذهب الراسمالي والمذهب الماركسي<sup>٢٧</sup>.

فيقول السيد الصدر " ان اختلاف المذهبين الراسمالي والماركسي في معالمهما يعكس اختلافهما في طبيعة نظرتهم الى الفرد والمجتمع , لان المذهب الراسمالي مذهب فردي يقدر الدوافع الذاتية , ويعتبر الفرد هو المحور الذي يجب على المذهب ان يعمل لحسابه , ويضمن مصالحه الخاصة , اما المذهب الماركسي فهو مذهب جماعي يرفض الدوافع الذاتية والانانية , ويفني الفرد في المجتمع , ويتخذ المجتمع محورا له , وهو لاجل هذا لا يعترف بالحريات الفردية , بل يهدرها في سبيل القضية الاساسية , قضية المجتمع بكامله"<sup>٢٨</sup>

كما ان السيد الصدر قال في نقده للماركسية " ان التفسير الماركسي للدولة او الحكومة لا يكتسب قيمة علمية مؤكدة الا اذا افلست كل التفسير التي يمكن ان يبرر بها نشوء الدولة في المجتمع البشري , سوى كونها اداة سياسية للاستغلال الطبقي , واما اذا استطعنا ان نفسر هذه الظاهرة الاجتماعية على اساس اخر , ولم يدحض الدليل العلمي ذلك فليس التفسير الماركسي عندئذ الا افتراضا من عدة افتراضات "<sup>٢٩</sup>. ومن خلال البحث والمطالعة في ما قاله الفلاسفة الوضعيين هنالك مقولة لماركس في مضمونها) ان ماركس ليس اكثر ماركسيا من غيره من الماركسيين , فهذه المقولة تدل على ان ماركس ينظر ولا يطبق , حيث باعتباره انه ليس ماركسيا اكثر من غيره فيه دلالة على انه غير واثق من تطبيق ما يؤمن به<sup>٣٠</sup>

وحيث ان "مذهب كارل ماركس صاحب الدعوة التي اشتهرت باسم الاشتراكية العلمية تعد مقدمة للمذاهب التي تهدم ما بنته الانسانية في تاريخها الطويل لانه يبيح لكل طبقة تهدم ما بنته الطبقة التي تقدمها , كانه لم يكن من عمل بني الانسان "<sup>٣١</sup>

وقد حاول السيد الصدر ان يقدم لنظرية سياسية في تعامله مع الازمات الحاصلة في زمانه , وعلى الرغم من ان السيد الصدر قدم مدحا لكارل ماركس وفلسفته السياسية , على العكس من بعض الفقهاء والاسلاميين الذين هاجموا الماركسية حيث اعتبروها جزءا من مؤامرات يهودية لاضعاف الدين عند المسلمين والمسيحيين , في حين وصف السيد الصدر ماركس بانه المفكر ذو الذكاء الفائق من خلال



تحليلاته وافكاره , ولكنه وصف الحل الماركسي للمسألة الاجتماعية يتصف بأنه محدود في الزمان والمكان , ولا يمكن ان يطبق عالميا , حيث ان اسلوب السيد الصدر كان يتصف بالهجوم المعاكس على الماركسية من خلال تقديمه نظريته السياسية المناهضة, اراد من خلالها ان يقدم لبدل اسلامي يغطي به كل معالم نظريته السياسية بعيدا عن الاتهامات والهجوم بالألفاظ<sup>٣٢</sup>

وخلص السيد الصدر في تقييمه للديمقراطية الغربية بقوله " ان للحضارة الغربية بأفكارها ومفاهيمها وكيانها الثقافي عامة قاعدة فكرية تستند اليها هي (( الديمقراطية )) , او بالاحرى الحريات الرئيسية في المجالات الفكرية والدينية والسياسية والاقتصادية , فان هذه الحريات بمفهومها الحضاري الغربي هي حجر الزاوية في ثقافة الغرب , والاطار الفكري الذي تدور في نطاقه الافكار والمفاهيم الغربية عن الانسان والحياة والكون والمجتمع , وحتى انه لعب دورا رئيسيا في تحديد الاتجاه العام لمفكري الغرب فيما يسمونه بالعلوم الانسانية والاجتماعية فلم تستطع البحوث الانسانية لهؤلاء المفكرين ان تتجرد من تاثير الرسالة التي يعتنقها الباحثون كقاعدة عامة , وكذلك الامر تماما فيما يتصل بالحضارة الماركسية التي تنافس الحضارة الرأسمالية في كل الميادين , فان رسالتها الفكرية التي تدعو الى نظرة مادية معينة تجاه الكون والحياة والمجتمع والتاريخ هي القطب المركزي الذي ينعكس الى حد قصير او طويل في كل المفاهيم والافكار الحضارية التي تتبناها الماركسية ويؤمن بها مفكروها<sup>٣٣</sup>

وبذلك يجد الباحث ان السيد الصدر رافضا لكل هذه الاتجاهات الفكرية الغربية لما تحمله من السلبيات والاضطرابات والمآسي في مجتمعاتها , والتي في كنهها مرفوضة من قبل المجتمع الاسلامي .

فيقول السيد الصدر " فالديمقراطية والاشتراكية والمادية والشيوعية , وما الى ذلك من المذاهب والاتجاهات الاجتماعية مارسها الانسان خارج العالم الاسلامي وتجسدت في اشكال مختلفة واتخذت صيغا متفاوتة , ولهذا فهي لا توحى الى الفرد المسلم بصورة محددة وواضحة المعالم , بل انه يجد اشد الحكومات تعسفاً ودكتاتورية تحمل كلمة ( الديمقراطية ) كجزء من اسم الدولة , ويجد اشد الحكومات دورانا في الفلك الاشتراكي تعاني من تمييزات لا حد لها " <sup>٣٤</sup>



## الفصل الثاني

### المبحث الاول

#### الديمقراطية في فكر السيد محمد باقر الصدر

##### ١- مفهوم الدولة . الشورى وولاية الفقيه

قسم السيد محمد باقر الصدر الدولة الى انواع ثلاث , الاولى هي دولة قائمة في تفكيرها لتكون مضادة للإسلام , كالدول الشيوعية والدول الديمقراطية الرأسمالية , حيث تعتبر الشيوعية مناهضة ومناقضة لأفكار الإسلام , والنوع الثاني دولة ليس لها قاعدة فكرية كالحكومات التي تمثل ارادة الحاكم والتي تكون مسخرة لارادة ومصالح امة اخرى, وهذه الدولة تعد كافرة ولا تمثل الإسلام بغض النظر في كون في كون الحكام من المسلمين , وتعد هذه الدولة غير شرعية ويجب ان تهدم وتبدل بدولة اسلامية , النوع الثالث هي الدولة الاسلامية, وهي التي تقوم على اساس الإسلام, حيث يعتبر الإسلام هو المصدر التشريعي والمفاهيم الاسلامية التي تنظر الى الكون والمجتمع والحياة<sup>٣٥</sup>

فرأى السيد الصدر في ظاهر الدولة يتمثل برفض الإسلام لنظرية القوة والتغلب , ونظرية التفويض الالهي الاجباري ونظرية العقد الاجتماعي ولنظرية تطور الدولة عن العائلة , والايمان بان الدولة هي ظاهرة نبوية حيث ان الله تعالى ارسل الانبياء من لاجل تنظيم الحياة الاجتماعية وهو بذلك اعطى وجهها للمرجعية المعرفية المستمدة من القران والسنة النبوية<sup>٣٦</sup>

السياسة التي انتهجت في سلطة الدولة عند السيد الصدر في وصف الشيخ حيدر حب الله<sup>٣٧</sup> , في ان السيد الصدر هو العالم الشيعي الاول الذي قد صرح بوجود ( منطقة فراغ ) في شريعة الإسلام , من خلال كتابه ( اقتصادنا ) , تمثل ذلك من خلال نقده للماركسية والرأسمالية , ومن خلال النبوة التي اصبح النبي من خلالها هو الحاكم وولي الامر , وان فهم الإسلام لا يكتمل بالنصوص لوحدها بل بوجود منطقة فراغ من خلال القوانين التي تسن في هذه المنطقة , ومن خلال جزء ثابت للحياة يتمثل بحقوق وواجبات تمثل علاقة الانسان بالانسان , وان هذه المنطقة تمثل احكام الشريعة الاسلامية لولي الامر , له ان يحرم لمصلحة هو يراها , او بفعل امر يرى فيه مصلحة عامة للامة<sup>٣٨</sup>

وقد بنى السيد الصدر نظريته في عملية بناء الدولة الاسلامية من خلال ركنين اساسيين تمثلت أـ بشهادة الامة وبـ خلافة الانبياء , فخلافة الامة هو ذلك الدور الاجتماعي الذي تقوم به الامة



المستخلفة, من خلال العبودية الى الله , وفي قوله تعالى ( واذ قال ربك للملائكة اني جاعل في الارض خليفة قالوا اتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال اني اعلم ما لا تعلمون )<sup>٣٩</sup>, اما خط الشهادة فنصف بثلاثة هم الانبياء والائمة والمرجعية وذلك في قوله تعالى ( انا انزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم فيها النبيون الذين اسلموا للذين هادوا والربانيون والاحبار بما استحفظوا من كتب الله وكانوا عليه شهداء)<sup>٤٠</sup>, وهذا تمثيل للرسالة السماوية من خلال ممارسة الانسان لدوره في الخلافة<sup>٤١</sup>

وقد رصد السيد الصدر خمسة مراحل تتبع فيها خط الشهادة مع خط الخلافة يمكن تلخيصها بالاتي :

أ\_ مرحلة الحضانة والتمهيد لدور الخلافة , ب\_ مرحلة الفطرة والوحدة من الخلافة, ج\_ مرحلة الاختلاف والتشتت , د\_ مرحلة العودة الى مجتمع التوحيد , هـ\_ مرحلة الوصاية على الثورة , وهي مرحلة الائمة والاوصياء , وبشكليات اساسيين هما النبوة , وبدون النبوة المتمثلة بالائمة الاثني عشر , و \_مرحلة المرجعية الرشيدة , وهي الامتداد الرباني للنبوة والامامة على خط الشهادة<sup>٤٢</sup>

وتترتب على المرجع الرشيد مسؤوليات كبيرة فهو ملزم بالمحافظة على الشريعة والرسالة , ويكون مشرفا وراقبا على الامة فيعيد الامة الى الصراط المستقيم بعد انحرافها عن الخط الاسلامي القويم , وبذلك يكون السيد الصدر قد وضع رسما لخطي الخلافة والشهادة من خلال اطروحة مميزة وقوية من خلال خطوط عريضة يمكن تلخيصها بالاتي :<sup>٤٣</sup>

- ١\_ خط الخلافة ينتقل في عصر الغيبة الكبرى الى الامة .
- ٢\_ اذا كانت الامة مقصية على الحق فيتولى المرجع رعاية هذا الحق , فيكون مسؤولا في قيادته للامة عن هذا القصور .
- ٣\_ تمارس الامة دورها في الخلافة العامة وفقا لخط الشورى ورأي الاكثرية عند الخلافة.
- ٤\_ في عصر الغيبة تتوزع المسؤوليات لخطي الخلافة والشهادة بين المرجع والامة , فالنظام السياسي الاسلامي لا يؤمن بالولاية المطلقة للفقهاء بعيدا عن الامة , كما لا يؤمن بالشورى المطلقة بعيدا عن ولاية الفقيه .
- ٥\_ لا يمكن فصل خطي الخلافة والشهادة دون شهادة المرجع لان في ذلك نتاج للمشروع الديمقراطي الغربي الذي يرفض من قبل الاسلام .



فبرزت نظرياته السياسية المعروفة عن الدولة كنظرية الشورى وولاية الفقيه وقدم لكل منهما منهجا سياسيا في حياة الفرد الاجتماعية والتكوينية . فمثلت الشورى تصورا اوليا للسيد الصدر في الدولة الاسلامية , وبمجرد تطور الوعي السياسي كان ان عدل على نظرية ولاية الفقيه وسنتعرض التفصيل لهذه النظريات المهمة في نظام الحكم عند السيد الشهيد .

### ١ \_ نظرية الشورى

كان السيد الصدر يرى " بالزامية الشورى في اطار حديثه عن خلافة الامة, فانه رأى انه اذا حررت الامة نفسها من نظام جبار فخط الخلافة ينتقل اليها فهي التي تمارس دورها في الخلافة في الاطار التشريعي استنادا الى القاعدتين القرآنيتين الكریمتین ( وامرهم شورى بينهم )<sup>٤٤</sup> و ( والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر )<sup>٤٥</sup> فالنص الاول يعطي للامة صلاحية ممارسة امورها عن طريق الشورى مالم يرد نص خاص على خلاف ذلك , والنص الثاني يتحدث على الولاية , وان كل مؤمن ولي الاخرين , ويريد بالولاية تولي اموره بقريئة تفريع الامر المعروف والنهي عن المنكر عليه, والنص ظاهر في سريان الولاية بين كل المؤمنين والمؤمنات " <sup>٤٦</sup> وينتج عن ذلك عند الشهيد الصدر " الاخذ بمبدأ الشورى وبرأي الاكثرية عند الاختلاف " <sup>٤٧</sup>

وحيث ان رأي السيد الشهيد في اساس الحكومة وفي زمان الغيبة للامام المعصوم , كان مروره بمراحل عديدة , فعندما اسس حزب الدعوة الاسلامي في العراق كان يرى ان اساس الحكم يتمثل بالشورى , وذلك ما اثبته في كتبه لحزب الدعوة باسم ( الاسس ) واستدل بالآية الشورى المباركة , وهي المرحلة الاولى ولكن بعد ذلك ترك هذا الرأي , وقال بولاية الفقيه متمسكا بالتوقيع المعروف عن صاحب العصر والزمان ( عج ) في قوله ( اما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة حديثنا فانهم حجتى عليكم ) , وقد تمثل هذا الرأي من خلال رسائل السيد الشهيد العملية ( الفتاوى الواضحة , والتعليق على منهاج الصالحين ) <sup>٤٨</sup> , ولقد فهم السيد الصدر من هذا الحديث الرجوع الى الفقهاء في قضايا الولاية ايضا بقريئة الحوادث الواقعة <sup>٤٩</sup>

ان الاساس والمصدر التشريعي الذي اعتمد عليه السيد الصدر في هذا النظام هو الاية الشريفة ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾<sup>٥٠</sup> , والواضح عنده انها طريقة باتت صحيحة في حال عدم ورود نص من قبل الله تعالى ورسوله الكريم , ولو توفر هنالك نص فحينها سوف لا يكون هنالك اعتبار لنظرية الشورى ,



ففي قوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾<sup>١</sup>، وعلى ذلك يعتبر الشكل الشوري هو شكل صحيح لعدم توفر النص الالهي الصريح في الممارسة للحكم<sup>٢</sup>

وقد وضع السيد الصدر عدة من شروط لاختيار شكل الحكم من قبل الامة هي :<sup>٣</sup>

- ١\_ ان يكون الاختيار ضمن الحدود الاسلامية الشرعية ولا يتعارض مع أي شيء من احكام الاسلام .
  - ٢\_ ان يكون الاختيار شكل الحكم متفقا مع مصلحة الاسلام من خلال وضع قاعدة اسلامية للدولة
  - ٣\_ ان يكون اختيار الحكم متفقا مع مصلحة المسلمين لانها امة ذات رسالة
- ولكن نجد ان السيد الصدر عدل بعد ذلك عن هذا المبدأ ( الشورى ) او حكم الامة الى نظرية ولاية الفقيه في الاواخر من الثمانينات للهجرة , أي اواخر مرجعية السيد الحكيم وبحسب ما نقله البعض من تلامذته<sup>٤</sup>

وقد اورد في عدوله عن الشورى مجموعة من الملاحظات هي:<sup>٥</sup>

- ١\_ ان اية الشورى لا تدل على الولاية اكثر من الدليل وهو الاصل الذي يدل على مسؤولية الانسان بنفسه وعمله , وان الاية ليس لها دلالة في ان الولاية تكون للاكثرية من المتشاورين , وان مفهوم هذه الاية لا يتحقق به المصداق حيث ان الاية لا تتحدث في خصوص التشاور في الامر , وهي لا تلتزم راي الاكثرية , وفي دراسة وفهم هذه الآية يجد السيد الصدر ان الآية تقصد امور اخرى غير الولاية , كامور الجماعات الاسلامية الاخرى في دوائر التشاور.
  - ٢\_ اما الملاحظة الاخرى التي اوردها السيد الصدر , ان هذه الاية كان نزولها في مكة أي داخل مجتمع كافر , اذن القصد منها قضايا ذات طابع شخصي او عادي نسخت بايات تدل على لزوم طاعة الرسول واولي الامر الذين نصبوا من قبله .
- هنا يجد الباحث ان فكرة السيد الصدر في موضوع الشورى في مفهومها الصحيح لا بد من ان يتحقق حكم الاكثرية في قضايا الحكم , وحيث ان الاجماع يصبح نادرا في هذه الامور الاجتماعية , ويجب بذلك الرجوع الى الاكثرية , وفي حال عدم الرجوع تتعطل الشورى وتصبح ليس لها من المعقولية شيء.



## ٢ \_ نظرية ولاية الفقيه

تبنى السيد الصدر النظرية الفقهية المتمثلة بالولاية العامة للفقيه الجامع للشرائط , ولا يمكن الفصل بين المرجعية والقيادة , وسعى الى وضع مجلس يضم علماء وفقهاء وظيفته انتخاب مرجع قائد باكثرية مطلقة تلتزم الامة باطاعته , ووضع جملة شروط في هذا المرجع القائد هي الاجتهاد المطلق والعدالة , ويتصف بخط فكري من خلال مؤلفات وابحاث تؤمن بالدولة الاسلامية , ويرشح من قبل المختصين من العاملين في الاختصاصات الدينية من علماء وطلبة علم ودين , وفي حال تعدد المرجعيات ذات الكفاءة بهذه الشروط , يتعين حينئذ اجراء استفتاء شعبي عام للامة للاختيار<sup>٥٦</sup>

انعكست نظرية ولاية الفقيه في رسالته المعروفة ب ( الفتاوى الواضحة ) اذ كتب الشهيد الصدر ( المجتهد المطلق اذا توفرت فيه سائر الشروط الشرعية في مرجع التقليد جاز للمكلف ان يقلده , وكانت له الولاية الشرعية العامة في شؤون المسلمين , شريطة ان يكون كفؤ لذلك من الناحية الدينية والواقعية معا ) , وقد اضاف شرطاً اخر هو شرط الكفاءة الواقعية , وهو شرط يجنب الامة تصدي بعض الفقهاء لامور المسلمين , في الوقت الذي لا تتوفر فيهم الكفاءة , وان توفرت فيهم الكفاءة من حيث الاجتهاد والعدالة<sup>٥٧</sup>

وفي تأمل له لدلالات اية الشورى لنظام الحكم عمل على التصحيح من خلال اضافة الادلة المتعلقة بولاية الفقيه بالسند والدلالة , وبالخصوص الرواية الشهيرة للامام الثاني عشر ( عج ) بقوله ( واما الحوادث الواقعية فارجعوا فيها الى رواة احاديثنا , فانهم حجتى عليكم , وانا حجة الله )<sup>٥٨</sup>

## ٣ \_ خلافة الامة وشهادة الفقهاء :

ظهرت هذه النظرية للسيد الشهيد في اواخر حياته , ومن خلال كتابه ( الاسلام يقود الحياة ) , فهو يرى ان الامة هي مصدر السلطات , ولها الحق في ان تمارس السلطات التشريعية والتنفيذية , وهذه تمثل النظرية الاولى ( نظرية الشورى ) ونظام حكم شورى , ومالبث السيد الشهيد ان تعمق بصيغة الحكم , واسس لاطار تشريعي للقاعدتين القرآنتين ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾<sup>٥٩</sup> وبذلك ينتج ان السيد الصدر اخذ بمبدأ الشورى , مع رأي الاكثرية في الاختلاف<sup>٦٠</sup> ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾<sup>٦١</sup>



والشهيد عند السيد الصدر هو " مرجع فكري وتشريعي من الناحية الايديولوجية , ويشرف على سير الجماعة البشرية وانسجامه ايدولوجيا مع الرسالة الربانية التي يحملها , ومسؤول عن التدخل لتعديل المسيرة او اعادتها الى طريقها اذا واجه انحرافا في مجال التطبيق " <sup>٦٢</sup>

" وان الشهيد سواء كان نبيا او اماما او مرجعا , يجب ان يكون عالما على مستوى استيعاب الرسالة وعادلا على مستوى الالتزام بها والتجرد عن الهوى في مجال حملها وبصيرا بالواقع المعاصر له , وكفوؤا في ملكاته وصفاته النفسية " <sup>٦٣</sup>

ذهب السيد الصدر الى القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ ﴾ <sup>٦٤</sup> , فصنف السيد الصدر الشهداء الى نبين , وربانيين , و واحبار وهم علماء الشريعة , والربانيون هم الدرجة الوسطى , وهو الامام , فتمثل خط الشهادة , بالانبياء , والائمة الذين هم الامتداد للنبي , وثالثا المرجعية التي تعتبر الامتداد للنبي والامام في خط الشهادة <sup>٦٥</sup>

فيقول السيد الصدر بخصوص المرجع " الشهيد معين من قبل الله تعالى بالصفات والخصائص , أي بالشرائط العامة , ومعين من قبل الامة بالتشخيص , اذ تقع على الامة مسؤولية الاختيار الواعي له " <sup>٦٦</sup>

وخلص السيد الصدر الى ان " الاسلام يتجه الى توفير جو العصمة بالقدر الممكن دائما , وحيث لا يوجد على الساحة فرد معصوم \_ بل مرجع شهيد \_ ولا امة قد انجزت ثوريا بصورة كاملة واصبحت معصومة في رؤيتها النوعية \_ بل امة لا تزال في اول الطريق \_ فلا بد ان تشترك المرجعية والامة في ممارسة الدور الاجتماعي الرباني بتوزيع خطي الخلافة والشهادة , وان المرجع ليس شهيدا على الامة فقط بل هو جزءا منها ايضا , وهو عادة اوعى افراد الامة واكثرها عطاء ونزاهة , وعلى هذا الاساس , وبوصفه جزءا من الامة يحتل موقعا من الخلافة العامة للانسان على الارض , وله رأيه في المشاكل الزمنية لهذه الخلافة واطرافها السياسية بقدر ماله من وجود في الامة , وهكذا يعرف ان دور المرجع كشهيد على الامة دور رباني لا يمكن التحلي عنه , ودوره في اطار الخلافة العامة للانسان على الارض دور بشري اجتماعي يستمد قيمته وعمقه من مدى وجود الشخص في الامة وثقتها بقيادته الاجتماعية والسياسية " <sup>٦٧</sup>



وبذلك نجد ان اساسات نظام الحكم عند السيد الصدر مر بنظريات ثلاث في عمله السياسي , فكانت البداية على اعتماده على (نظرية الشورى) واعتبرها اساسا للنظام الاسلامي , وكانت اثباتاته في ما كتبه لحزب الدعوة بعنوان (الاسس) , ثم مالبت ان تخلى عن هذا المبدأ وللمآخذ التي ذكرت انفا , ليقر بعد ذلك بمبدأ (ولاية الفقيه) واعتبره الاساس في نظام الحكم للاسلام , وان لهذا المبدأ من الاهمية من خلال الجذور التاريخية لحكومة النبي صلى الله عليه واله وسلم لتمتد الى الامامة , ومن ثم المرجعية التي تحملت الاعباء الكبيرة للامة على مر التاريخ , ولكن هذا المبدأ لم ياخذ مدى واسعاً في فكر السيد الصدر , فما لبث ان انتقل الى مبدأ الوسطية في الجمع بين مبدئي (الشورى وولاية الفقيه) ليمثل مرحلة اخيرة في حياة السيد الصدر السياسية<sup>٦٨</sup> , وكان ذلك بعد انتصار الثورة الاسلامية في ايران واعتبرت هذه نظرية مزج بين الشورى وولاية الفقيه , والامة هي التي تختار الفقيه للتصدي للحكم والاشراف على امور الدولة<sup>٦٩</sup>

ويرى الباحث في عملية الدمج بين مبدأ ولاية الفقيه مع نظرية ولاية الامة , ومن خلال الفكر الاسلامي المتخذ من قبل القران الكريم , مما دعا السيد الصدر في ان يحتاط بتتصيب لفقيه او مرشد يؤدي الدور القيادي من اجل ضمان عدم وقوع الانحرافات والاطعاء داخل البيت السياسي , حيث كان يعلم ان السلطات ومن خلال التجارب السابقة وقعت في الكثير من الاخطاء مما يؤدي ذلك الى الفشل في سياسة تلك الحكومات .

والنظام السياسي عند السيد الصدر من حيث هو نظام شورى لايد ان تكون مشاركة فعلية للشعب من خلال انتخاب لمرجع قائد من خلال تاييد النخب المثقفة من علماء ومفكرين ضمن الية دستورية او عن طريق الاستفتاء الشعبي في حالة تعدد المرجعيات , اضافة الى انتخاب رئيس للسلطة التنفيذية مرشح من قبل المرجعية او غيرها , وانتخاب مجلس لاهل الحل والعقد , وبذلك تتكون سلطات ثلاث , هي سلطة المرجعية والتنفيذية والتشريعية , ولكل من هذه السلطات الوظائف الخاصة بها في هذا النظام السياسي<sup>٧٠</sup> ونظام الانتخابات عند السيد الشهيد هو نظام انتخاب مباشر حر ويتمثل بتعبير الامة عن ارادتها وقبولها بتتصيب الحكام وممارستهم لشؤون الحكم , ويكون ذلك من خلال :<sup>٧١</sup>

١ \_ انتخاب مرجع ومؤسسات ومجالس مرجعية .

٢ \_ انتخاب رئيس سلطة تنفيذية



٣ \_ انتخاب مباشر لمجلس اهل الحل والعقد , وهو الذي يقوم باقرار الحكومة , وملء منطقة الفراغ التشريعي , ومراقبة السلطة التنفيذية المتمثلة السلطة التشريعية او مجالس الشورى او الامة .

٤ \_ ان الامة هي صاحبة الحق في السلطة , وجميع الافراد متساوون امام القانون , ولهم مطلق الحرية في التعبير عن ارائهم وافكارهم , وان السلطان التشريعية والتنفيذية تمارس من قبل الامة التي هي صاحبة الحق من خلال الدستور , وهذا الحق يمثل استخلاف ورعاية من قبل مركز السلطات وهو الله تعالى .

واستخلص السيد الصدر من ذلك " ان الاسلام يتجه الى توفير جو العصمة بالقدر الممكن دائما , وحيث لا يوجد على الساحة فرد معصوم \_ بل مرجع شهيد \_ ولا امة قد انجزت ثوريا بصورة كاملة واصبحت معصومة في رؤيتها النوعية \_ بل امة لا تزال في اول الطريق \_ فلا بد ان تشترك المرجعية والامة في ممارسة الدور الاجتماعي الرباني بتوزيع خطي الخلافة والشهادة , ومن الضروري ان يلاحظ ان المرجع ليس شهيدا على الامة فقط بل هو جزء منها ايضا , وهو عادة من اوعى افراد الامة واكثرها عطاء ونزاهة , وعلى هذا الاساس وبوصفه جزءا من الامة يحتل موقعا من الخلافة العامة للانسان على الارض , وله رايه في المشاكل الزمنية لهذه الخلافة واوضاعها السياسية بقدر ما له من وجود في الامة وامتداد اجتماعي وسياسي في صفوفها " ٧٢

٢ \_ معالم المفهوم الاسلامي للديمقراطية عند السيد الصدر

بعد ان حكم السيد الصدر على الديمقراطية بالرفض والفشل للتناقضات الكثيرة في محتواها , كان لابد من احلال البديل الذي يجعل من الحياة ان تكون عامرة ومشرقة من اجل نشر للوعي السياسي في حل القضايا الكبيرة العالقة .

فيقول السيد الصدر " ان الوعي السياسي العميق هو رسالة الاسلام الحقيقي في العالم , وان هذه الرسالة المنقذة لاهي رسالة الاسلام الخالدة التي استمدت نظامها الاجتماعي , من قاعدة فكرية جديدة للحياة والكون , وقد اوجد الاسلام بتلك القاعدة الفكرية النظرة الصحيحة للانسان الى حياته , فجعله يؤمن ان حياته منبثقة من مبدأ مطلق الكمال , وانها اعداد للانسان الى عالم لا عناء فيه ولا شقاء , ونصب له مقياسا خلقيا جديدا في كل خطواته وادواره , وهو رضا الله تعالى , فليس كل ما تفرضه المصلحة الشخصية فهو جائز , وكل ما يؤدي الى خسارة شخصية فهو محرم وغير مستساغ , بل الهدف الذي



رسمه الاسلام للانسان في حياته هو الرضا الالهي , والمقياس الخلفي الذي توزن به جميع الاعمال انما هو مقدار ما يحصل بها من هذا الهدف المقدس " ٧٣

" فالدولة الاسلامية لها وظيفتان, احدهما تربية الانسان على القاعدة الفكرية , وطبعه في اتجاهه واحاسيسه بطابعها , والاخرى مراقبته من الخارج وارجاعه الى القاعدة اذا انحرف عنها عمليا , ولذلك فليس الوعي السياسي للإسلام وعيا للناحية الشكلية من الحياة الاجتماعية فحسب , بل هو وعي سياسي عميق , مرده الى نظرة كلية كاملة نحو الحياة والكون والاجتماع والسياسة والاقتصاد والاخلاق , فهذه النظرة الشاملة هي الوعي الاسلامي الكامل , وكل وعي سياسي اخر فهو اما ان يكون وعيا سياسيا سطحيا لا ينظر الى العالم من زاوية معينة , ولا يقيم مفاهيمه على نقطة ارتكاز خاصة , او يكون وعيا سياسيا يدرس العالم من زاوية المادة البحثية التي تمون البشرية بالصراع والشقاء في مختلف اشكاله والوانه" ٧٤

وفي الرد على كل الافكار السابقة نجد ان " الاسلام لا يمكن ان يقرر من وجهة نظر وضعية ومادية وذلك لانه يختلف في جوهره , واليه فهمه عن كل طروحات البشر اذ ان مصدرها الهي وبقية الطروحات والافكار بشرية تعترتها النقص من كل جانب وهذا ما نبه عليه مفكرو الاسلام واكدوا عليه لاسيما السيد محمد باقر الصدر قدس سره " ٧٥

وبذلك قدم السيد الشهيد نقدا مهما لفكرة الديمقراطية في الغرب الليبرالي , للالتباسات الكثيرة التي مر ذكرها , وان النظام الديمقراطي على الرغم من حملته لمشعل الحرية ففي الواقع انه وضع السيادة بيد صاحب السيادة , فكان الغياب هنا لمفهوم العدل , وقد عبر عن ذلك في الفكر السياسي احد المفكرين المعاصرين ( فرانسوا ليوتار ) ٧٦ , عندما شكك في الإمكانية في تطبيق الديمقراطية , وبذلك لا بد من الوصول الى ممارسة العدالة خصوصا وان المجتمعات التي نعيش فيها لا تستقطب العلماء التقنيين الذين يعملون على بناء المؤسسات في سبيل الوصول الى الديمقراطية الحقيقية الحققة في اتخاذ القرارات ٧٧ وان السيد الصدر في محاولة نقده لهذه الرؤية اتخذ من مفهوم الحرية سياقاً اسلامياً , من خلال بحث اصولي بالطلب والارادة , وبمعالجة الجبر والتفويض , وان هذه المسألة يكون حلها من خلال مسألتين , الاولى كلامية والاخرى فلسفية ٧٨

ففي المسألة الكلامية طرح السيد الصدر احتمالات خمس هي : ٧٩





١\_ تفويض العبد للعمل : يرفض السيد الصدر هذا الاحتمال الذي مفاده استغناء المعلول عن العلة في مرحلة البقاء , واقتصار الحاجة الى العلة في مرحلة الحدوث , فيصل الى نتيجة ( ان الوجود المعلول ليس له حقيقة الانقص الارتباط بالعلة والتعلق بها , وهذا الفارق الرئيسي بين ارتباط المعلول بعلمته , وارتباط اللوحة بالرسم , او القلم بالكاتب ) .

٢\_ الفعل لله : هذا الاحتمال يتعلق بالوجدان , حيث لا اشكال في ثبوته , حيث يمتلك الانسان بوجدانه الحرية في الاختيار , فيشعر بتأنيب الضمير في ارتكابه للأخطاء , وبالرضا في اذعانه للحق , لذا فهو يصادم الفطرة بالوجدان .

٣\_ المولى والعبد لهما نصيب من الفاعلية : أي ان للفعل فاعلان , الاول هو قدرة الانسان ان يقوم بافعاله , يتحرك ويصلي , والفاعل الاخر , هو السابق , وهو الخالق لهذه القوى .

٤\_ الفاعل المباشر هو المولى تعالى : وهو الذي يفعل الصلاة وسائر ما يصدر عن الانسان .

٥\_ الاحتمال الخامس : وهو خاص بالعرفاء من المتصوفة والفلاسفة ورفضه السيد الصدر لانه يقوم على الذوق ويخالف الوجدان .

اما فيما يخص المسألة الفلسفية فقد سعى الى حل الشبهة المركبة من مقدمتين , في الاولى " الاختيار ينافي الضرورة , لان الضرورة تساق معنى الاضطرار , والمقدمة الثانية تقوم على كون الانسان محكوم لقانون العلية التي تنص على ان لكل معلول علة , والمعلول لا يمكن ان يوجد الا اذا وجدت علمته , وفي هذه الحالة يكون وجوده ضروريا " <sup>٨٠</sup>

ووضح السيد الصدر موقف الاسلام من الحرية وبالضد من الغرب , حيث ان القاعدة الاساسية لمبدأ الحرية في الاسلام تتمثل بالتوحيد والاخلاص لله تعالى والتخلص من الوثنية بقوله تعالى ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ <sup>٨١</sup> , "وان الاسلام وحضارة الغرب اختلافهم يكون في القاعدة الفكرية , فالاسلام يحث على العبودية الخالصة لله تعالى , والحضارة الغربية تنبني على الايمان بالانسان لوحده ومن خلال سيطرته على نفسه فتكون وليدة للشك لا لليقين <sup>٨٢</sup>

كما وان السيد الصدر لا يرفض مفهوم الحرية من خلال رؤياه الاسلامية فهو لا ينكر هذا المفهوم " ولكنه يعتبر ان السياق الحضاري الغربي لم يستطع ان يحل هذه الاشكالية بشكل صحيح , لان هذه



الرؤية لا تركز على نظرة شاملة للحياة , بل هي عبارة عن مثل وقيم جزئية ومادية سرعان ما تتلاشى امام المصالح الذاتية من جهة , ومن جهة اخرى هذه الحضارة تتميز بنزعتها المادية والفردانية للديمقراطية , تحمل في طياتها نزعة اختزالية للانسان , تميل الى جانب واحد هو الدين , فالسيد يرى ان المشكلة في النظرة الغربية , تتمثل في تشيئ الانسان وخلق حياته ضمن اطر محدودة بعيدة عن الغيب<sup>٨٣</sup> فقدم السيد الصدر مقارنة مهمة بين الحرية التي حمل لوائها الاسلام والحرية في الديمقراطية الرأسمالية, حيث ان كلتا الحريتين تحمل طابعا حضاريا وتعبر مفاهيمها عن الكون والحياة وتمثل حالة عقلية ونفسية خلقت من هذه الحضارة , الا ان الحرية في الحضارة الرأسمالية مثلت شكاً مريراً استحال في امتداده الى الوصول الى الايمان المذهبي للحرية , بينما الحرية في حضارة الاسلام تمثل الايمان الثابت بالله تعالى , ومن هذا المنطلق تتضاعف الطاقات الثورية في ضل هذه الحرية , والحرية في الرأسمالية ذات مدلول ايجابي على اعتبار ان كل انسان يملك حرية نفسه ويفعل لما يشاء دون ان يتعرض لاية سلطة خارجية , اما الحرية في الاسلام ذات جانب ثوري من الحرية من خلال الايمان بالعبودية الخالصة لله وتحرير الانسان من سيطرة الاصنام , فعبودية الانسان لله في الدين الاسلامي هي (بدلاً من امتلاكه لنفسه في الرأسمالية) حسب تعبير السيد محمد باقر الصدر قدس سره<sup>٨٤</sup>

" وهكذا يتجلى ان موقف السيد الصدر من الغرب ليس سياسياً , انما هو موقف (سوسيو معرفي) يسعى الى اسقاط التداخل بين المفاهيم الاجتماعية و الاسلامية والاخرى الاجتماعية الغربية , فالحضارة الغربية في تنظيرها السياسي تنطلق من الرؤية الغربية نفسها , وهي نتيجة تطور تاريخي حصل في الغرب , وهناك صعوبة في تطبيقها على العالم الاسلامي , بل انها تحدث تناقضاً بينها وبين الطرح السياسي الاسلامي عبر فرض قيم واهداف تتناقض مع تاريخه وذهنيته وعقيدته , فالخلاف بين الرؤيتين جذرية , اما الدولة الاسلامية فهي متصلة بالامة من حيث هي وعي وحركة عبر التاريخ , ولا يمكن ان تتحرك أي امة من الامم الا ضمن النسق الثقافي المؤسس لها ومركباته الداخلية , وهذا الكلام يفرض ان الاسلام لا يمكن ان يحكم الا من خلال الاسلام نفسه , لان الدولة فيه تتعدى كونها عنصراً تشريعياً او قانونياً لتتحول الى حضارة متكاملة " <sup>٨٥</sup>

وهنا يجسد السيد الصدر الحضارة الاسلامية وتعاليم القرآن الكريم بكل ما تحمله من مبادئ اساسية , فالدولة بالخصوص هي من المفروض ان تطبق القوانين الاسلامية بحذافيرها , وبما يتلائم مع تعاليم



القران الكريم والسنة النبوية وبكل مفاصل الحياة , وهذا ما لا تنص عليه الديمقراطية الغربية التي اعطت للحريات مفاهيم بما لا يقر بها الدين الاسلامي القويم .

كما وان نظام الاستخلاف الذي مر ذكره سابقا عند السيد الصدر يختلف مفهومه عن ماهو في النظام الديمقراطي الغربي , ففي النظام الغربي تكون الجماعة هي صاحبة السيادة ولا تنوب عن الله في الممارسة والحكم , ويكون الاكتفاء بحكم وشي ما حتى وان كان هذا الحكم يخالف المصلحة والكرامة لجزء من الجماعة طالما ان هذا الجزء قد تنازل عن مصلحته وكرامته , بينما الحكم في الاسلام هو حكم مسؤول بتطبيق الشريعة والعدل واقامة الحق ورفض الظلم , والجماعة في الاسلام لها من المسؤولية امام المستخلف الذي يدير عملية الاستخلاف باعتباره مثلا اعلى, حيث ان المستخلف هو الله سبحانه وتنتمي اليه كل الجماعات البشرية كونه سيد ومالك واحد ويتمثل بالتوحيد الذي بني عليه الاسلام , اضافة الى اقامة علاقات اجتماعية على اساس العبودية الخالصة لله تعالى , وتجسيد لروح الاخوة في العلاقات الاجتماعية والابتعاد عن التسلط والاستغلال , وان الخلافة استأمان , وقد عبر القران عنها بالامانة , وهذا ما لا نجده ويكون غائبا في النظام الديمقراطي الغربي<sup>٨٦</sup>

وعلى اعتبار ان الرأسمالية والماركسية لا يلبيان السياسة الحقبة في النظام الديمقراطي , فالنظام الرأسمالي كان حافلا بالمفاسد والمشاكل , وولد صراعات بين ابناء المجتمع الواحد , والنظام الماركسي العالمي الذي تبناه ماركس واتباعه من الشيوعيون ومن خلال سياستهم صادرو جميع الثروات الى الدولة على اعتبار انها الوكيل الشرعي عن الشعب , وقد منيت هذه السياسة بالفشل<sup>٨٧</sup>

فيقول السيد الصدر في هذا الصدد " فالاسلام والحضارة الغربية وان مارسا معا عملية تحرير الانسان ولكنهما يختلفان في القاعدة الفكرية التي يقوم عليها هذا التحرير , فالاسلام يقومها على اساس العبودية لله والايمان به , والحضارة الغربية تقومها على اساس الايمان بالانسان وحده وسيطرته على نفسه , بعد ان شكت في كل القيم والحقائق وراء الابعاد المادية لوجود الانسان " <sup>٨٨</sup>

وان السيد الصدر في نقده للفكر الغربي اراد ان يوضح الافكار الغربية وليبين ان الاسلامي بافكاره يمثل الصواب في الحياة والمجتمع فهو " يقارع الحضارة المادية او الحضارة الرأسمالية او الاشتراكية الماركسية , في الحقيقة لم يكن يقارعها لالغائها , انه كان محاوراً لهذه الحضارة الغربية يتركز همه



على اظهار العناصر الحيوية في الفكر الاسلامي والبنية الاسلامية التي تمكنها من ان تكون محاوره لهذه الحضارة ذات الوجهين الرأسمالي والاشتراكي<sup>٨٩</sup>

وبذلك يمكن ان نلمس بوضوح ان الافكار التي طرحت من قبل السيد الصدر في رسائله وكتبه اراد ان يقدم رسالة مهمة هي ان الدين الاسلامي قادر على تقديم بديل فكري وعقائدي وسياسي واجتماعي وتربوي الخ ... من جوانب الحياة الانسانية , في سبيل ان يقدم لرؤية صحيحة لمواجهة الافكار والاتجاهات والحضارات الغربية<sup>٩٠</sup>

وفي خلاصة يجد الباحث ان السيد محمد باقر الصدر قدم نقدا للديمقراطية الغربية بصورتها الحاضرة , ومن منطلق اسلامي , فمصدر السلطة في النظام الديمقراطي هو الشعب , بينما هو الله في النظام الاسلامي , وهذا هو بيت القصيد , فحين تكون الدولة غير مسؤولة امام الله وتكون مسؤولة امام الشعب الذي من المفترض انها تمثله , فأنها ستجد طرقا كثيرة في الالتفاف والتحايل عليه , ومن ثم التخلص من رقابته واشرافه .

فالعنصر الاخر في الانظمة الديمقراطية المادية , هو الحرية في المجالات الاقتصادية والفكرية والاجتماعية , والحرية في المجال الاقتصادي تنتج نظاما رأسماليا , وان هذا النظام الرأسمالي سيركز الثروات في الاقلية على حساب الاكثرية , ومن هنا سيتمكن من شراء الناخبين ورشوة المؤسسات والتلاعب بالقوانين , كل ذلك لانه لا يجد نفسه مسؤولا امام الله تعالى .

النقطة الجوهرية هي الحرية , والصدر يؤكد على اهمية الحرية للانسان القديم والمعاصر ولا خلاف على اهميتها , وان الاسلام منح الانسان الحرية واكد عليها , ولكن الفرق بين الحرية الاسلامية والحرية الغربية يقوم على اساس النظر الى الكون والانسان , ففي الغرب يكون الانسان هو محور الايمان , بمعنى انه يؤمن بنفسه ويقدم مصلحته وميوله على كل شيء اخر , وفي الاسلام تكون الحرية من خلال العبودية .

وهذا المفهوم انفرد به الاسلام وحده , بل انبثق من خلال تعاليم الوحي , فالفكرة ليست فكرة بشرية ولا من اختراع الفلاسفة او المفكرين , قد يبدو لاول وهلة ان هناك تناقضا واضحا جدا , فالحرية تناقض العبودية , وهل تاريخ البشرية الا تاريخ الثورة على العبودية ؟



ولكن الاسلام لا يقصد هذا المنظور التناقضي للعلاقة بين العبودية والحرية , بل يلفت النظر الى ان موضوع العبودية مختلف عن موضوع الحرية , فحينما يكون الانسان عبدا لاله واحد كامل , فانه سيتحرر من جميع الاصنام الاخرى , ومنها اصنام المال والثروة والشهرة وميول النفس والاهواء والرغبات التي لاحد لها والنزوات التي لا تحصى .

بينما لا حضنا من خلال البحث ان الحرية الغربية تستعبد الانسان من نواح عديدة , فما دام لم يتحرر من الاصنام المتنوعة واولها اصنام النفس الامارة بالسوء , فما زال عبدا , فتكون حريته زائفة , والحرية الزائفة لا تشكل نظاما ديمقراطيا حقا , بل زائفا .

والطريق الى النظام الحقيقي والواقعي الحر هو تحرير الدستور من سيطرة الطبقة الرأسمالية , وتحرير الناس والناخبين من سيطرة النافذين والالهة المصطنعة المختلفة من اعلام ومال ونفوس ذات اهواء , وتحرير السلطة من عبودية الطبقة الرأسمالية , فما دام الاله واحد , وهو مصدر التشريع , والامة واحدة وهي موضوع الاستخلاف , فسيكون الفرد داخل هذه الدولة مستندا الى الله في افكاره واعتراضاته وطلباته وتوقعاته .

وان الامر الاول الذي يطلبه الله من الانسان فردا وجماعة مواطنا ومسؤولا هو تحقيق العدل والقسط في الاقتصاد والفكر والاجتماع .

والسيد الصدر قدس سره كان لديه تنظير مختلف والبديل الذي اختاره السيد الصدر كان نظام الشورى الاسلامي المنتخب من قبل الشعب , ثم انتقل الى ولاية الفقيه ثم انتقل الى خلافة الانسان وشهادة الفقهاء , فيترتب على ذلك ولاية الامة على نفسها , أي تنتخب من يمثلها , وان الجماعة التي تعطي صوتها في الانتخابات هي الامة المستخلفة , أي ان مفهوم الاستخلاف هو المفهوم البديل عن مفهوم الحكم , فالخلافة هي امانة كما عبر القران الكريم عنها , وهو مفهوم غائب في الانظمة الديمقراطية , والفقيه يكون مشرفا على الجانب التشريعي , وهذا اخر ما قال به السيد الصدر



## الخاتمة والتوصيات

كانت المحاولة في هذا البحث من خلال الطرح تقديم نقدا للديمقراطية بالمفهوم الغربي عن السيد محمد باقر الصدر , والوقوف على العلاقة بينها وبين انظمة الحكم الاخرى , وقد توصلت من خلال ذلك الى نتائج يمكن تضمينها بالنقاط التالية :

١. المقاربة بين الديمقراطية في الفكر الاسلامي مع الديمقراطية في المفهوم الغربي لا يخلو من الاشكاليات الكبيرة التي لا يمكن تخطيها , مما دعا الكثير من الباحثين والمفكرين والفلاسفة الى التشكيك في فاعلية النموذج الديمقراطي الغربي واستحالة تطبيقه داخل البيئة والمجتمعات الاسلامية , فكان لا بد من طرح افكار لبعض من رجال الفكر الاسلامي الامامي المعاصر والذين كان لهم من النقد لديمقراطية الغرب , واخص بالذكر السيد محمد باقر الصدر

٢. الولي الفقيه عند السيد الصدر هو مصدر الشرعية , وله صلاحيات واسعة بنقض الدستور والغاء القانون بما يتلائم ومصالحة الاسلام , ولكنه زواج بين نظريتي الشورى وولاية الفقيه , فانتقل الى خلافة الانسان وشهادة الفقهاء , واعطى للمرجعية دورا كبيرا في تدبير الامة , واعتماد الانتخابات للسلطات التشريعية والتنفيذية , وان الاسلام هو المصدر في وضع القوانين , وان مفهوم الاستخلاف هو المفهوم البديل عن مفهوم الحكم , وان هذا المفهوم ( الاستخلاف ) لا وجود له في الانظمة الديمقراطية ..

## الهوامش:

- <sup>١</sup> ( زيتون , د. وضاح , معجم المصطلحات السياسية , دار اسامة للنشر والتوزيع , عمان الاردن , ٢٠١٤ )
- <sup>٢</sup> ( ينظر : محمود , مصطفى , الماركسية والاسلام , دار المعارف بمصر , ط ١ , ١٩٧٥ )
- <sup>٣</sup> ( الصدر , السيد محمد باقر , فلسفتنا , العارف للمطبوعات , ط ١ , لبنان , ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م )
- <sup>٤</sup> ( ينظر : الصدر , السيد محمد باقر , فلسفتنا , المصدر نفسه )
- <sup>٥</sup> ( الصدر , محمد باقر , الاسلام يقود الحياة , المدرسة الاسلامية )
- <sup>٦</sup> ( الصدر , محمد باقر , الاسلام منهج حياة , دروس في فكر الشهيد الصدر , مركز نون للتأليف والترجمة , جمعية المعارف الاسلامية الثقافية , ط ١ , ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م , بيروت لبنان )
- <sup>٧</sup> ( ينظر : الميلاني , هاشم , الديمقراطية من الاغريق الى عالم ما بعد الحداثة )
- <sup>٨</sup> ( الصدر , محمد باقر , فلسفتنا , مصدر سابق )



- <sup>٩</sup> ( ينظر : الميلاني , هاشم , الديمقراطية من الاغريق الى عالم مابعد الحداثة  
<sup>١٠</sup> ( الصدر , السيد محمد باقر , فلسفتنا , مصدر سابق  
<sup>١١</sup> ( ينظر : الصدر , السيد محمد باقر , فلسفتنا , مصدر سابق  
<sup>١٢</sup> ( ينظر : الصدر , السيد محمد باقر , فلسفتنا , نفس المصدر  
<sup>١٣</sup> ( فريدمان , ميلتون , الرأسمالية والحرية , ترجمة , مروة عبد الفتاح شحاته , مراجعة , حسين التلاوي , مؤسسة  
هنداوي , ط ١ , ٢٠١١  
<sup>١٤</sup> ( ينظر : الرفاعي , د. عبد الجبار , تحديث الدرس الكلامي والفلسفي في الحوزة العلمية , مطبعة المدى ,  
<sup>١٥</sup> ( الاشتراكية : " نظام اجتماعي اقتصادي يقوم على الملكية العامة لوسائل الانتاج , وقد تكون هذه الملكية العامة للدولة  
او ملكية تعاونية جماعية , وتؤدي الاشتراكية في القضاء على الطبقات المستغلة واستغلال الانسان لاخته الانسان  
والتعاون بين العمال وعدم وجود اضطهاد اجتماعي , وعدم وجود تناقض بين الريف والحضر , اما الاشتراكية  
الديمقراطية هي نموذج يخالف الاشتراكية الثورية , اي قيام البعد الاشتراكي في الحكم بجانب الديمقراطية , وهي حركة  
عالمية تزعمتها المانيا ومصر في اواخر السبعينات من القرن الماضي , وتحاول الحركة تحقيق الفكر الاشتراكي اقتصاديا  
باسلوب ديمقراطي , والتاثير على الحكومات المحافظة " . عبد الكافي , د. اسماعيل عبد الفتاح , معجم مصطلحات  
عصر العولمة  
<sup>١٦</sup> ( كارل ماركس : karl marx ( ١٨١٨ \_ ١٨٨٣ ) " فيلسوف الماني يهودي الاصل من جهة اجداد ابيه وامه اللذين  
كانا بروتستانتين . مؤسس الفلسفة الماركسية واقوى مفكر بها , وفلسفته تعد واحدة من ابرز الفلسفات البشرية الوضعية  
التي اعطت موقفا فلسفيا تجاه غالبية المسائل وذلك بغض النظر عما اذا كان هذا الموقف الذي حققه ذكاء ماركس كان من  
الناحية الفكرية صحيحا ام لا , واهم اثاره كتاب ( راس المال ) , الذي ضمنه فلسفته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية  
وكتاب ( حول الدين ) الذي تكلم فيه عن فلسفته وموقفه الرفض للفكر الميتافيزيقي , والبيان الشيوعي الذي تضمن اراءه  
السياسية والثورية , وقد تعرضت فلسفته لانتقادات مميتة على غالبية الاصعدة , رغم ادعاء الدول الاشتراكية والصين  
وبعض بلدان الهند انهم يعملون بهذه الفلسفة الا ان الواقع يشهد خلاف ذلك , وما لاشك فيه ان اشد الانتقادات التي وجهت  
اليه ولم يتمكن انصاره الى الان من ان يقللوا من شأنها هي انتقادات السيد الشهيد الصدر عبر كتابه اقتصادنا وفلسفتنا ,  
ولم يجرأ الماركسيون على الرد على السيد الشهيد الصدر الا عبر مقال مختصر نشرته مجلة الثقافة الجديدة التي تصدر  
عن الحزب الشيوعي العراقي , تميز بالتهافت والتناقض واسلوب الاتهام والتشهير , وقد رد على هذا المقال احد طلبة  
السيد الشهيد مما دعا الكاتب الى عدم التجروا على الرد مرة اخرى " . الصدر , السيد محمد باقر , التفسير الموضوعي  
والفلسفة الاجتماعية في المدرسة القرآنية , تقديم وتنقيح وتعليق , جلال الدين علي الصغير , الدار العالمية بيروت لبنان ,  
١٤٠٩ هـ



- ١٧ ) ينظر : مطر , د. اميرة حلمي , الفلسفة السياسية من افلاطون الى ماركس , دار المعارف , ط ٥ , القاهرة , ١٩٩٥
- ١٨ ) ينظر : سيمون , بابلو, ترجمة ياسين السويحة , الديمقراطية عند كارل ماركس , مقالة , موقع اليكتروني ,  
<https://aljumhuriya.net/ar/2015/11/13/34005>
- ١٩ ) توزيل , اندريه , و سيزار لو بو ريني , ترجمة , جوزيف عبد الله , ماركس ونقده للسياسة , دار التنوير للطباعة والنشر , ط ١ , بيروت لبنان , ١٩٨١ ,
- ٢٠ ) ينظر : امين , سمير, منهج تحليل ازمة الديمقراطية , مجلة المستقبل العربي , العدد ٦٢ , السنة الرابعة , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ١٩٨٤٥
- ٢١ ) ماركس , كارل , و فريدريك انجلس, ترجمة ياسين الحافظ , حول الدين, دار الطليعة للطباعة والنشر , ط ١ , بيروت لبنان , ١٩٧٤ ,
- ٢٢ ) مرتضى , هاشم , الديمقراطية وجهات نظر اسلامية , مصدر سابق , ص ٦٨ \_ ٦٩
- ٢٣ ) توشار , جان, تاريخ الافكار السياسية , ج ٣, ترجمة د, ناجي الراوشة , دار التكوين للنشر والتأليف والترجمة , ط ١ , ٢٠١٠ , دمشق , سوريا
- ٢٤ ) ينظر : الصدر , السيد محمد باقر , فلسفتنا , مصدر سابق , ٥
- ٢٥ ) ينظر : التميمي , د. وجدان , الديمقراطية رؤية فلسفية , مصدر سابق ,
- ٢٦ ) ينظر : الصدر , السيد محمد باقر , فلسفتنا , المصدر نفسه ,
- ٢٧ ) ينظر : الصدر , السيد محمد باقر , اقتصادنا , مصدر سابق
- ٢٨ ) الصدر , السيد محمد باقر , اقتصادنا , المصدر نفسه , ٩
- ٢٩ ) الصدر , السيد محمد باقر , اقتصادنا , اعداد وتحقيق . لجنة التحقيق التابعة للمؤتمر العالمي للامام الشهيد الصدر , دار الصدر للابحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر , ط ٢ , شريعت , قم , ١٤٣٤ هـ , ص ٩٨
- ٣٠ ) ينظر : الموسوي , د. علي مجيد عبد , فلسفة التاريخ في رؤية السيد محمد باقر الصدر قدس سره , مركز الرافدين للبحوث العلمية في العراق , بغداد , المجتبى للطباعة المحدودة , ايران , قم , ط ٣ , ٢٠٢١
- ٣١ ) العقاد , عباس محمود , افيون الشعوب , مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة , القاهرة , مصر ,
- ٣٢ ) الحمداني , د. طالب , النظرية السياسية عند السيد محمد باقر الصدر , مراجعة الدكتور عبد الجبار الرفاعي , مركز دراسات فلسفة الدين بغداد , ط ١ , ١٤٣١ هـ \_ ٢٠١٠ م
- ٣٣ ) الصدر , محمد باقر , الاسلام يقود الحياة , مصدر سابق
- ٣٤ ) الصدر , السيد محمد باقر , الاسلام يقود الحياة , مص ٨٤



- <sup>٣٥</sup> ( ينظر : الملاط , شبلي , تجديد الفقه الاسلامي محمد باقر الصدر بين النجف وشيعة العالم , ترجمة , غسان غصن , دار النهار للنشر , ط ١ , بيروت , لبنان , ١٩٩٨ )
- <sup>٣٦</sup> ( ينظر : السعيد , هادي شندوخ حميد , واخرون , فلسفة الدولة عند الشهيد الصدر , العارف للمطبوعات , ط ١ , بيروت لبنان , ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م )
- <sup>٣٧</sup> ( حيدر محمد كامل حب الله : كاتب واكاديمي واستاذ جامعي لبناني . )
- <sup>٣٨</sup> ( ينظر : حمام , علي , اشكالية التشريع , جدل العقل والوحي , اضواء على ابحاث الشيخ حيدر حب الله , دار روافد , ط ١ , ١٤٤٣ هـ - ٢٠٢١ م , بيروت , لبنان , )
- <sup>٣٩</sup> ( سورة البقرة , الاية ٣٠ )
- <sup>٤٠</sup> ( سورة المائدة , الاية ٤٤ )
- <sup>٤١</sup> ( ينظر : البخاتي , سالم بدر , مع مجموعة باحثين , فلسفة الدولة عند الشهيد الصدر , مصدر سابق , ص ٢٨١ - ٢٨٢ )
- <sup>٤٢</sup> ( ينظر : عصام , المغرب , مقالة , قراءة في كتاب خلافة الانسان وشهادة الانبياء , مركز الابحاث العقائدية , <https://www.aqaed.com/news/36> )
- <sup>٤٣</sup> ( ينظر : عصام , المغرب , المصدر نفسه )
- <sup>٤٤</sup> ( الشورى , الاية ٣٨ )
- <sup>٤٥</sup> ( التوبة , الاية ٧١ )
- <sup>٤٦</sup> ( زيني , الدكتور جاسم الشيخ , الدولة في فكر محمد باقر الصدر , مصدر سابق , ص ٣٣٥ )
- <sup>٤٧</sup> ( الصدر , محمد باقر , الاسلام يقود الحياة , مصدر سابق , ص ١٦١ )
- <sup>٤٨</sup> ( ينظر : الحائري , السيد كاظم الحسيني , الشهيد الصدر سمو الذات وسمو الموقف , دار البشير , قم المقدسة , ط ٢ , مطبعة خاتم الانبياء , ١٤٢٩ هـ , ص ١٤٣ - ١٤٤ )
- <sup>٤٩</sup> ( ينظر : العاملي , احمد عبد الله ابو زيد , محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة في حقائق ووثائق , الجزء الثاني , مؤسسة العارف للمطبوعات , ط ١ , بيروت لبنان , ٢٠٠٦ , ص ٢٦٦ )
- <sup>٥٠</sup> ( الشورى , الاية ٣٨ )
- <sup>٥١</sup> ( الاحزاب , الاية ٣٦ )
- <sup>٥٢</sup> ( ينظر : الحسيني , محمد , الامام الشهيد محمد باقر الصدر , دراسة في سيرته ومنهجه , ط ١ , دار الفرات للنشر , لبنان بيروت , ١٩٨٢ م , ص ٣٥٠ - ٣٥٣ )



- <sup>٥٣</sup> ( ينظر : الحسيني , محمد , واخرون , محمد باقر الصدر المؤسس والمجدد , مؤسسة العارف للمطبوعات , ط ١ , بيروت لبنان , ١٤٢٩ هـ \_ ٢٠٠٨ م , ص ١٨٦ )
- <sup>٥٤</sup> ( ينظر : المصدر نفسه , ص ١٨٩ )
- <sup>٥٥</sup> ( ينظر : الحكيم , اية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر , الحكم الاسلامي بين النظرية والتطبيق , مؤسسة تراث الشهيد الحكيم , مطبعة النخيل , ط ٣ , ص ٨٢ \_ ٨٣ )
- <sup>٥٦</sup> ( ينظر : الديراني , الشيخ خضر , ولاية الفقيه عند الشهيد الصدر , مجلة بقية الله , العدد ٩١ , السنة الثامنة , ١/١٢ , ٢٠٢٢/ <https://baqiatollah.net/article.php?id=11040> )
- <sup>٥٧</sup> ( الحسيني , محمد , محمد باقر الصدر المؤسس والمجدد , مصدر سابق , ص ١٨٩ )
- <sup>٥٨</sup> ( رواه الشيخ الصدوق في كتاب كمال الدين عن محمد بن محمد بن عصام , عن محمد بن يعقوب الكليني , عن اسحق بن يعقوب , والثاني عن الشيخ الطوسي في الغيبة عن جماعة فيهم الشيخ المفيد جعفر بن محمد بن قولويه , زابي غالب الزراري , كلهم عن محمد بن يعقوب الكليني عن اسحق بن يعقوب , المصدر نفسه , ص ١٩١ )
- <sup>٥٩</sup> ( الشورى , الاية ٣٨ )
- <sup>٦٠</sup> ( ينظر : المصدر نفسه , ص ١٩٢ \_ ١٩٣ )
- <sup>٦١</sup> ( التوبة , الاية ٧١ )
- <sup>٦٢</sup> ( الصدر , السيد محمد باقر , خلافة الانسان وشهادة الانبياء , تحقيق , احمد ماجد , دار المعارف الحكيمة , ط ١ , ١٤٣٥ هـ \_ ٢٠١٤ م , ص ٦٨ )
- <sup>٦٣</sup> ( المصدر نفسه , ص ٧١ \_ ٧٢ )
- <sup>٦٤</sup> ( المائدة , الاية ٤٤ )
- <sup>٦٥</sup> ( ينظر : الصدر , السيد محمد باقر , المصدر السابق , ص ٦٧ )
- <sup>٦٦</sup> ( الصدر , محمد باقر , الاسلام يقود الحياة , مصدر سابق , ص ١٥٢ )
- <sup>٦٧</sup> ( الصدر السيد , محمد باقر , خلافة الانسان وشهادة الانبياء , مصدر سابق , ص ٩٥ )
- <sup>٦٨</sup> ( ينظر : الحائري , كاظم , مباحث الاصول , ج ١ , دار البشير , ط ٣ , ١٤٣٣ هـ , قم , ٩٢ , وكذلك ينظر : عبد الحميد صائب , تكامل المشروع الفكري والسياسي عند الشهيد الصدر , دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع , ط ١ , ١٤٢٣ هـ \_ ٢٠٠٢ م , بيروت لبنان , ص ١٧٢ \_ ١٧٤ )
- <sup>٦٩</sup> ( ينظر : المؤمن , علي , نظريات الدولة الاسلامية الحديثة , مجلة المنهاج , العدد ٢٠ , سنة ٢٠٠٠ م , ص ٢٦٤ )
- <sup>٧٠</sup> ( ينظر : الحسيني , محمد , محمد باقر الصدر حياة حافلة فكر خلاق , دار المحجة البيضاء , ٢٠٠٥ , ص ٣٤٢ )
- <sup>٧١</sup> ( ينظر : حمزة , د.ر. عمار فاضل , فلسفة الدولة عند الشهيد الصدر , مصدر سابق , ص ١٢٣ )



- ٧٢ ( الصدر , محمد باقر , خلافة الانسان وشهادة الانبياء , مصدر سابق , ص ٩٥
- ٧٣ ( الصدر , محمد باقر , فلسفتنا , مصدر سابق , ص ٥٣ \_ ٥٤
- ٧٤ ( الصدر , محمد باقر , فلسفتنا , المصدر نفسه , ص ٦٠
- ٧٥ ( الموسوي , علي مجيد عبد , فلسفة التاريخ في رؤية السيد محمد باقر الصدر , مصدر سابق , ص ٧٢
- ٧٦ ( فرانسوا ليوتار : فيلسوف وعالم اجتماع ومنظرومفكر ادبي فرنسي , اشتهر بانه اول من ادخل مصطلح مابعد الحداثة الى الفلسفة والعلوم الاجتماعية وعبر عنها في اواخر السبعينات من القرن العشرين , وراجع كل المكتسبات الفكرية والسياسية والتي اصبحت بفعل الزمن الى قوانين كان نتاجها لحظة في تاريخ الفكر الغربي . ينظر : ليوتار , جان فرانسوا , في معنى مابعد الحداثة , نصوص في الفلسفة والفن , ترجمة وتعليق السعيد لبيب , مراجعة الدكتور عبد علي معزوز , المركز الثقافي العربي , ط ١ , بيروت لبنان , ٢٠١٦ , ص ٧
- ٧٧ ( ينظر : الصدر , السيد محمد باقر , خلافة الانسان وشهادة الانبياء , مصدر سابق , ص ٢٩ \_ ٣٠
- ٧٨ ( ينظر : الصدر , السيد محمد باقر , المصدر نفسه , ص ٣٠
- ٧٩ ( ينظر : المصدر نفسه , ص ٣١ \_ ٣٢
- ٨٠ ( الصدر , السيد محمد باقر , المصدر السابق , ص ٣٢
- ٨١ ( القران الكريم , ال عمران , الاية ٦٤
- ٨٢ ( ينظر : الصدر , محمد باقر , الاسلام يقود الحياة , مصدر سابق , ص ٩١ \_ ٩٢
- ٨٣ ( الصدر , السيد محمد باقر , خلافة الانسان وشهادة الانبياء , مصدر سابق , ص ٣٤
- ٨٤ ( ينظر : الصدر , محمد باقر , الاسلام يقود الحياة , مصدر سابق , ص ٨٦
- ٨٥ ( الصدر , محمد باقر , المصدر نفسه , ص ٣٥
- ٨٦ ( ينظر : كاظم , الدكتور , رائد جبار , الانسان في الفكر العربي والاسلامي المعاصر ( محمد باقر الصدر انموذجا ) , بيت الحكمة , ط ١ , بغداد , ٢٠٠٩ , ص ١٣٩ \_ ١٤٠ , وكذلك ينظر : عبد الجبار , محمد , الاسلام والديمقراطية في معركة البناء الحضاري , معهد الدراسات العربية والاسلامية , لندن , ١٤٢١ هـ \_ ٢٠٠١ م , ص ٦٣ \_ ٦٤
- ٨٧ ( ينظر : القرشي , باقر شريف , النظام السياسي في الاسلام , دار التعارف للمطبوعات , ط ٤ , سوريا , ١٤٠٨ هـ \_ ١٩٨٧ م , ص ٢٩
- ٨٨ ( الصدر , محمد باقر , الاسلام يقود الحياة , مصدر سابق , ص ٩٢
- ٨٩ ( مجلة الاجتهاد , الشهيد الصدر في رؤى العلماء والمفكرين , حوار مع سماحة السيد محمد حسن الامين " ره " , ٨ ابريل , ٢٠٢٢



## قائمة المصادر

١. القران الكريم
٢. زيتون , د. وضاح , معجم المصطلحات السياسية , دار اسامة للنشر والتوزيع , عمان الاردن , ٢٠١٤
٣. الصدر , السيد محمد باقر , فلسفتنا , العارف للمطبوعات , ط ١ , لبنان , ١٤٣١
٤. الصدر , محمد باقر , الاسلام منهج حياة , دروس في فكر الشهيد الصدر , مركز نون للتأليف والترجمة , جمعية المعارف الاسلامية الثقافية , ط ١ , ١٤٣٢ هـ \_ ٢٠١١ م , بيروت لبنان
٥. الميلاني , هاشم , الديمقراطية من الاغريق الى عالم ما بعد الحداثة
٦. فريدمان , ميلتون , الرأسمالية والحرية , ترجمة , مروة عبد الفتاح شحاته , مراجعة , حسين التلاوي , مؤسسة هنداوي , ط ١ , ٢٠١١
٧. الرفاعي , د. عبد الجبار , تحديث الدرس الكلامي والفلسفي في الحوزة العلمية , مطبعة المدى ,
٨. الصدر , السيد محمد باقر , التفسير الموضوعي والفلسفة الاجتماعية في المدرسة القرآنية , تقديم وتنقيح وتعليق , جلال الدين علي الصغير , الدار العالمية بيروت لبنان , ط ١ , ١٤٠٩ هـ
٩. مطر , د. اميرة حلمي , الفلسفة السياسية من افلاطون الى ماركس , دار المعارف , ط ٥ , القاهرة , ١٩٩٥
١٠. سيمون , بابلو , ترجمة ياسين السويحة , الديمقراطية عند كارل ماركس , مقالة , موقع اليكتروني , <https://aljumhuriya.net/ar/2015/11/13/34005>
١١. توزيل , اندريه , و سيزار لو بو ريني , ترجمة , جوزيف عبد الله , ماركس ونقده للسياسة , دار التنوير للطباعة والنشر , ط ١ , بيروت لبنان , ١٩٨١ ,
١٢. امين , سمير , منهج تحليل ازمة الديمقراطية , مجلة المستقبل العربي , العدد ٦٢ , السنة الرابعة , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ١٩٨٤٥
١٣. ماركس , كارل , و فريدريك انجلس , ترجمة ياسين الحافظ , حول الدين , دار الطليعة للطباعة والنشر , ط ١ , بيروت لبنان , ١٩٧٤ ,
١٤. توشار , جان , تاريخ الافكار السياسية , ج ٣ , ترجمة د. ناجي الدراوشة , دار التكوين للنشر والتأليف والترجمة , ط ١ , دمشق , سوريا , ٢٠١٠ ,
١٥. الصدر , السيد محمد باقر , اقتصادنا , اعداد وتحقيق . لجنة التحقيق التابعة للمؤتمر العالمي للامام الشهيد الصدر , دار الصدر للابحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر , ط ٢ , شريعت , قم , ١٤٣٤ هـ , ص ٩٨
١٦. الموسوي , د. علي مجيد عبد , فلسفة التاريخ في رؤية السيد محمد باقر الصدر قدس سره , مركز الرافدين للبحوث العلمية في العراق , بغداد , المجتبي للطباعة المحدودة , ايران , قم , ط ٣ , ٢٠٢١



١٧. العقاد , عباس محمود , افيون الشعوب , مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة , القاهرة , مصر ,
١٨. الحمداني , د. طالب , النظرية السياسية عند السيد محمد باقر الصدر , مراجعة الدكتور عبد الجبار الرفاعي , مركز دراسات فلسفة الدين بغداد , ط ١ , ١٤٣١ هـ \_ ٢٠١٠ م
١٩. الملاط , شبلي , تجديد الفقه الاسلامي محمد باقر الصدر بين النجف وشيعة العالم , ترجمة , غسان غصن , دار النهار للنشر , ط ١ , بيروت , لبنان , ١٩٩٨
٢٠. السعيد , هادي شندوخ حميد , واخرون , فلسفة الدولة عند الشهيد الصدر , العارف للمطبوعات , ط ١ , بيروت لبنان , ١٤٣١ هـ \_ ٢٠١٠ م
٢١. حيدر محمد كامل حب الله : كاتب واكاديمي واستاذ جامعي لبناني .
٢٢. حمام , علي , اشكالية التشريع , جدل العقل والوحي , اضواء على ابحاث الشيخ حيدر حب الله , دار روافد , ط ١ , ١٤٤٣ هـ \_ ٢٠٢١ م , بيروت , لبنان ,
٢٣. عصام , المغرب , مقالة , قراءة في كتاب خلافة الانسان وشهادة الانبياء , مركز الابحاث العقائدية , <https://www.aqaed.com/news/36>
٢٤. زيني , الدكتور جاسم الشيخ, الدولة في فكر محمد باقر الصدر , مصدر سابق , ص ٣٣٥
٢٥. محمد باقر , الاسلام يقود الحياة , مصدر سابق , ص , ١٦١
٢٦. الحائري , السيد كاظم الحسيني , الشهيد الصدر سمو الذات وسمو الموقف , دار البشير, قم المقدسة , ط ٢ , مطبعة خاتم الانبياء , ١٤٢٩ هـ , ص ١٤٣ \_ ١٤٤
٢٧. العاملي , احمد عيد الله ابو زيد , محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة في حقائق ووثائق , الجزء الثاني , مؤسسة العارف للمطبوعات , ط ١ , بيروت لبنان , ٢٠٠٦ , ص ٢٦٦
٢٨. الحسيني , محمد , الامام الشهيد محمد باقر الصدر , دراسة في سيرته ومنهجه , ط ١ , دار الفرات للنشر , لبنات بيروت , ١٩٨٢ م , ص ٣٥٠ \_ ٣٥٣
٢٩. الحسيني , محمد , واخرون , محمد باقر الصدر المؤسس والمجدد , مؤسسة العارف للمطبوعات , ط ١ , بيروت لبنان , ١٤٢٩ هـ \_ ٢٠٠٨ م , ص ١٨٦
٣٠. الحكيم , اية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر , الحكم الاسلامي بين النظرية والتطبيق , مؤسسة تراث الشهيد الحكيم , مطبعة النخيل , ط ٣ , ص ٨٢ \_ ٨٣
٣١. السيد محمد باقر, خلافة الانسان وشهادة الانبياء , تحقيق , احمد ماجد , دار المعارف الحكيمة , ط ١ , ١٤٣٥ هـ \_ ٢٠١٤ م , ص ٦٨
٣٢. الحائري , كاظم , مباحث الاصول , ج ١ , دار البشير , ط ٣ , ١٤٣٣ هـ , قم , ٩٢ لبنان.

